الكهرباء كسلاح

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع الكهرباء خلال جريمة الإبادة الجماعية على قطاع غزة وانعكاساته على الواقع الإنساني للسكان

تشرين ثان/ نوفمبر 2025

ورقة حقائق

الكهرباء كسلاح

استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع الكهرباء خلال جريمة الإبادة الجماعية على قطاع غزة وانعكاساته على الواقع الإنساني للسكان

تشرين ثان/ نوفمبر 2025

مقدمة

يدخل قطاع غزة عامه الثالث من جريمة الإبادة الجماعية، في ظروف أجبرت أكثر من مليوني فلسطيني على العيش في ظروف غير إنسانية، قاسية ومهينة، نتيجة قطع التيار الكهربائي بشكل كامل – رغم أن القطاع يعاني من أزمة نقص التيار الكهربائي منذ العام 2006م[1] –، حيث وضعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المدنيين وممتلكاتهم في دائرة الاستهداف وتسببت في دمار واسع لمرافق البنية التحية والمنشآت الحيوية وقطاع الخدمات بما فيه خدمة التيار الكهربائي، وأوقفت تزويد القطاع بالتيار الكهربائي من خلال خطوط التغذية الإسرائيلية، وتوقفت محطة توليد الكهرباء عن العمل بعد حظر دخول الوقود اللازم لتشغيلها، ونجم عن عمليات القصف، التي طالت كافة المناطق في قطاع غزة، أضرار واسعة في شبكات وأعمدة ومنشآت قطاع الكهرباء، وتجاوزت الخسائر الأولية المباشرة لقطاع الكهرباء نحو (750) مليون دولار[2].

انعكس استهداف قطاع الطاقة في قطاع غزة على المنشآت الحيوية، التي لا غنى عنها لحياة السكان وخدماتهم بشكل مباشر، وتسبب في تراجع مستوى الخدمات الأساسية بشكل لافت، كالخدمات الصحية، حيث تفاقمت أحوال المرضى والجرحى وتضاعفت معاناتهم، وتعطلت مرافق البيئة والمياه والصرف الصحي لفترات طويلة، وتأثّرت قطاعات الاتصالات، والتعليم، والاقتصاد، وتدهورت الأوضاع الإنسانية بشكل غير مسبوق.

تستعرض الورقة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لقطاع الكهرباء، خلال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وانعكاساته على الواقع الإنساني للسكان، وتوضّح الخسائر الكبيرة التي تكبّدها القطاع، والحاجة الملّحة للتيار الكهربائي من أجل إحداث تغيير ملموس على الأوضاع الإنسانية، وتنتهي الورقة بخلاصة عامة وتوصيات.

خسائر قطاع الكهرباء خلال جريمة الإبادة الجماعية

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع الطاقة في قطاع غزة خلال جريمة الإبادة الجماعية، وألحقت أضراراً كبيرة وشاملة بقطاع الكهرباء (التوليد وتوزيع الكهرباء)، وحرم السكان من (2,5 مليار كيلو وات/ ساعة) من الكهرباء، ولكن الأضرار التي لحقت بمحطة التوليد لا تحول دون إعادة تشغيلها بقدر ما هو مرتبط بموافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي. هذا وبلغت قيمة الخسائر الأولية لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة أكثر من (728 مليون دولار أمريكي). وجاءت حصيلة أضرار شركة التوزيع على النحو الآتي[3]:

- تدمير (5,080 كم) من أطوال الشبكة، أي حوالي 80% من شبكة الكهرباء في قطاع غزة.
- تدمير (2,235) محول توزيع كهرباء، هوائية وأرضية.
- تدمير (235,000) عداد كهربائي للمشتركين، في منازلهم المدمرة.
- تدمير (7) مستودعات ومخازن، وورشة فنية واحدة، دمرت كلياً. أي حوالي 90% من مستودعاتها.
- تدمير (6) مباني ومرافق، دمرت كلياً، و(3) مباني ومرافق تضررت جزئياً. أي حوالي 70% من مرافق ومقرات شركة توزيع كهرباء محافظات غزة.
- تدمير (52) آلية وسيارة متعددة المهام. أي حوالي 80% من آليات تشغيل الشركة.
- نقص حاد في المواد التشغيلية والمعدات الأساسية.

[1] لمزيد من المعلومات راجع تقرير الميزان حول واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، 2016، الرابط: https://www.mezan.org/uploads/files/14836285561732.pdf.
[2] سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، عامان من الحرب على غزة، الرابط: https://penra.pna.ps/content/news/514.html.
[3] الأستاذ: محمد ثابت- مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، مقابلة، بتاريخ 2025/11/9.

هذا ودمرت قوات الاحتلال أو ألحقت ضرراً جسيماً بمئات الآلاف من شبكات الكهرباء الداخلية للمنازل السكنية المدمرة كلياً أو المتضررة بشكل بالغ أو جزئي، في مختلف مناطق قطاع غزة.

وعند الحاجة للوصول إلى المناطق الحدودية أو تلك الواقعة ضمن الخط الأصفر[1] على طول السياج الفاصل شرقي وشمالي قطاع غزة بهدف إصلاح الخطوط وإجراء الصيانة اللازمة؛ تمرّ عمليات تنسيق وصول طواقم شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة بإجراءات معقدة، تبدأ بالتواصل بين شركة التوزيع وسلطة الطاقة الفلسطينية، التي تخاطب بدورها شركة الكهرباء الإسرائيلية، التي تتواصل مع قوات الاحتلال، وتأتي الإشارة للطواقم بالتوجه إلى المناطق المحددة وفق توقيت محدد وفترة زمنية محددة، وهكذا يتابع الأمر عند الحاجة في كل مرّة.[2]

يذكر أن طواقم شركة الكهرباء تعرضت للاستهداف رغم التنسيق المسبق مع قوات الاحتلال، وتواجه مخاطر حقيقية أثناء القيام بعملها. حيث استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي **(86)** من موظفي شركة توزيع كهرباء محافظات غزة والعاملين فيها، توزعوا بين موظف ومتعاقد نظير خدمات يقدمها للشركة، وهم: (50) شهيداً من الموظفين، و(32) جريحاً، و(4) معتقلين.[3]

انعكاس أزمة التيار الكهربائي على الأوضاع الإنسانية

يشكل التيار الكهربائي عصب الحياة الحديثة، وتعتمد عليه معظم المرافق والخدمات التي لا غنى عنها لحياة السكان، وقد تسبب انقطاع التيار الكهربائي بشكل تام، منذ السابع من أكتوبر 2023، في تدهور الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، التي اضطرت للعمل على مولدات أصبحت متهالكة، في ظل انعدام قطع الغيار وزيوت المحركات، مما كان له أثر سلبي فعال في مضاعفة معاناة الفلسطينيين.

ومن نافلة القول إن سكان قطاع غزة يواجهون منذ عقدين أزمة حقيقة نتيجة انخفاض ساعات التزويد بالتيار الكهربائي، حيث إن المتوفر منها لا يتناسب مع الحاجة الفعلية، وبذلت جهود عدّة من أجل رفع كميات وساعات التزويد وتحسين الظروف المعيشية دون نتائج حقيقية، وجاءت جريمة الإبادة الجماعية لتحول الحياة إلى جحيم لا يطاق جراء الهجمات الحربية التي تستهدف البشر والشجر والحجر وكل مقومات الحياة، الأمر الذي يترافق مع استمرار الحصار المشدد، ولاسيما حظر وسائل الطاقة، بما في ذلك دخول مولدات كهربائية وتقييد كميات السولار المسموح بدخولها.

وأمام تدهور الأوضاع الإنسانية وتهديدها الجدي لحياة السكان، ولاسيما النقص الحاد في توفر مياه الشرب، أصبح هناك ضغط دولي حقيقي، وخاصة مع استمرار مناشدات وكالات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات الدولية. وأمام الضغوط سمحت سلطات الاحتلال بتمديد خط كهرباء محدود القدرة لتشغيل محطة تحلية المياه المركزية جنوبي غرب دير البلح فقط.

والجدير ذكره أن التطور لم ينجم عنه تحسن يذكر على الأوضاع الإنسانية، التي واصلت تدهورها على نحو خطير، حيث تسببت أزمة قطع التيار الكهربائي في تدهور وتراجع الخدمات والحقوق الأساسية للسكان، وذلك على النحو الآتي:

---

[1] وضعت قوات الاحتلال الإسرائيلي حدوداً لتواصل تواجد قواتها داخل قطاع غزة تمتد من شاطئ بحر بيت لاهيا شمالاً إلى شمال بيت حانون، ثمّ تلتف شرقها ويسير تجاه الجنوب حتى شرق خان يونس ثم يتجه غرباً ليضم أجزاءً منها ومن محافظة رفح، ويتراوح عرض تلك المناطق من 2- 3,5 كم، بينما تزداد السيطرة بالنار إلى أكثر من ذلك.

[2] المهندس أحمد أبو عقلين- مسؤول الطوارئ المركزية في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، مقابلة، بتاريخ 2025/11/5.

[3] الأستاذ: محمد ثابت، مقابلة، بتاريخ 2025/11/10.

- انتهاكات الحق في الصحة والعلاج، واستمرار معاناة ما تبقى من مستشفيات في القدرة على تشغيل غرف العمليات والعناية الفائقة، في ظل انعدام التيار الكهربائي ونفاد مخزوناتها من السولار. ووفق المعطيات الميدانية دمرت قوات الاحتلال المرافق والعيادات الطبية والمستشفيات، وألحقت أضراراً جسيمة بالمولدات الكهربائية، ترافق ذلك مع توقف خدمة الكهرباء العامة، وتدهورت أوضاع المرضى والجرحى نتيجة عدم القدرة على تشغيل الأجهزة الطبية والمخبرية والمعملية، التي من شأنها أن تقدم علاجاً مناسباً يحسن من أوضاعهم الصحية وينقذ حياتهم.
- تدهورت خدمات المياه والصرف الصحي، حيث تفاقمت أزمة الحصول على مياه الشرب، نتيجة عدم القدرة على تشغيل الآبار وضخّها في الشبكات، وانعكس ذلك على حياة السكان لاسيما النازحين، وارتفع منسوب المياه العادمة في الشوارع جراء عدم القدرة على تشغيل محطات ضخ ومعالجة مياه الصرف الصحي، ما تسبب في انتشار الأمراض المهددة للحياة كالتهاب السحايا والأمراض الجلدية والتنفسية وسط انعدام خدمات الرعاية الصحية والنظافة الشخصية.
- انتهاكات الحق في الحياة والغذاء المناسب وانتهاج سياسة التجويع والتعطيش، فقد انعكست أزمة الكهرباء على القطاعات الانتاجية والاقتصادية وتوقف خطوط الانتاج في الصناعات الغذائية عن العمل. وفي مجال الزراعة لم يتمكن المزارعين من ري المحاصيل ورعاية المزروعات، فانخفض مستوى الانتاج الزراعي النباتي والحيواني، وعانى المزارعون من عدم القدرة على حفظ وتخزين منتجاتهم، كما توقف عمل المخابز. وترافقت الهجمات الحربية وغيرها من الانتهاكات مع سياسة الحصار وحظر دخول المساعدات والمؤن الغذائية، الأمر الذي فاقم من تدهور أوضاع السكان، ولاسيما جريمة التجويع والتعطيش، التي نفذتها قوات الاحتلال وراح ضحيتها المئات من الفئات الهشّة والضعيفة.
- انتهاكات الحقوق الثقافية، فقد نجم عن توقف خدمة الكهرباء مشكلة حقيقية انعكست على الحقوق الثقافية، لاسيما التعليم والعملية التعليمية، ولم تتمكن الجهات المقدمة للخدمة أو المبادرات المؤسساتية والفردية التعليمية من أداء رسالتها على الوجه الأمثل، ولم يتمكن الطلبة من تأدية دروسهم ووجباتهم والوصول إلى التحصيل العلمي المطلوب، وواجه طلبة الجامعات الذين اعتمدوا على التعليم الإلكتروني صعوبات كبيرة في حضور الدروس والمتابعة الأكاديمية.
- انتهاكات الحق في السكن والمأوى، فقد أدى تدمير المدن والمنازل والوحدات السكنية وتكرار أوامر النزوح والسيطرة على مساحات شاسعة من قطاع غزة وحظر الدخول إليها؛ إلى لجوء السكان إلى العيش في خيام وإنشاء المخيمات العشوائية، التي لا تحميهم من شدة الحرارة في الصيف أو البرد القارس في الشتاء، في غياب وسائل التهوية والتدفئة التي تعمل على الكهرباء، وطال ذلك الفئات الضعيفة من كبار السن والمواليد والأطفال والنساء وخاصة من يحتاجون إلى أجهزة سواء للتنفس أو غيرها من فرشات طبية تحتاج إلى تيار كهربائي.

الحاجة الإنسانية الملحة لعودة التيار الكهربائي:

يحتاج قطاع الكهرباء إلى عملية بناء وإعادة إعمار كبيرة وشاملة كمقدمة لإعادة الحياة إلى قطاع غزة وسكانه ومرافقه الحيوية، وفي سياق الاحتياجات الطارئة ضمن خطة التعافي المبكر لقطاع الكهرباء، المرسومة للعامين

2025 و2026 م، تحاول شركة توزيع كهرباء محافظات غزة المضي قدماً في خطة عودة التيار الكهربائي إلى محافظات غزة من خلال ثلاث مراحل، هي[1]:

أولاً: المرحلة الإغاثية: تتضمن توصيل الكهرباء اللازمة للمؤسسات الحيوية خلال الإبادة الجماعية، وبعد موافقة سلطات الاحتلال نفذت الشركة عملية صيانة وترميم وتوصيل التيار إلى محطات تحلية المياه في دير البلح، بتمويل وتسهيل من منظمة يونيسيف الدولية.

ثانياً: مرحلة التعافي المبكر: وتحتاج إلى وقت يمتد من عام إلى عام ونصف، وتتضمن أكثر من سيناريو منها:

1. توصيل التيار الكهربائي للأماكن الحيوية مثل: المستشفيات، وآبار المياه، ومحطات ومضخات الصرف الصحي، ومحطات معالجة النفايات الصلبة والطبية، وبالفعل شرعت الشركة في تنفيذ هذا السيناريو في ظل استمرار الإبادة.
2. توصيل كميات الكهرباء المتاحة من شركة التوليد– عند عودتها إلى العمل بتشغيل توربين واحد على الأقل– إلى المناطق التي لم تتضرر البنية التحتية للكهرباء فيها، مثل المنطقة الوسطى، في حالة اجراء الصيانة وإدخال المواد والمعدات اللازمة.
3. توصيل التيار الكهربائي في المناطق المدمرة بالكامل مثل محافظتي شمال غزة ورفح، أو بشكل بالغ مثل محافظتي غزة وخان يونس، ولو بالحد الأدنى وللأماكن الضرورية والحيوية، وذلك عندما تسمح الظروف الميدانية. ويتحقق ذلك عبر توفير مولدات كهربائية، بشكل ثابت ومتحرك.

ثالثاً: خطة التعافي الشامل: وتمتد لفترة تتراوح بين 3 إلى 5 أعوام، وتستمر خلالها عمليات صيانة وتأهيل شبكات الكهرباء للعمل حسب الموارد الكهربائية المتاحة: سواء من شركة التوليد، أو الخطوط الإسرائيلية، أو الخطوط المصرية، أو المولدات الكهربائية، أو محطات الطاقة الشمسية. بنسب متفاوتة، في مختلف مناطق قطاع غزة.

وخلال تنفيذ تلك المراحل تحتاج شركة توزيع كهرباء محافظات غزة إلى مواد ومعدات ضرورية ولازمة، مثل المولدات، ونظم الطاقة الشمسية، ووحدات الإنارة المعتمدة على الطاقة الشمسية لإضاءة الشوارع والساحات العامة، ومحولات توزيع الكهرباء والأعمدة والكوابل والعدادات والمعدات لصيانة الشبكة[2].

الجدير أنّ جزء من المواد الضرورية والمطلوبة لتنفيذ المرحلة الأولى، موجودة بالفعل في مخازن سلطة الطاقة في الضفة الغربية، يحتاج وصولها إلى قطاع غزة إلى موافقة الجانب الإسرائيلي[3].

الخلاصة والتوصيات

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي قطع التيار الكهربائي كسلاح من أسلحة الحرب ووسيلة من وسائل العقاب الجماعي للفلسطينيين منذ سنوات في قطاع غزة، عبر قصف محطة التوليد ثم تقليص كميات الكهرباء عبر الخطوط القادمة من دولة الاحتلال نفسها، مروراً باستهداف مكونات قطاع الكهرباء ومنع إدخال قطع الغيار والمعدات والوقود اللازم لتشغيل محطة التوليد، وصولاً إلى تدمير قطاع الكهرباء، خلال جريمة الإبادة. وأصبح السكان في أمسّ الحاجة لعودة التيار الكهربائي لتلبية حاجاتهم الإنسانية المُلحة، والوصول إلى الحد الأدنى من حقهم في الصحة والعلاج المناسب، والحصول على المياه الكافية والمأمونة والعيش في بيئة آمنة ونظيفة.

وعليه، يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان، بما يأتي:

---

[1] المهندس أحمد أبو عقلين، مرجع سابق.
[2] شبكة توزيع الكهرباء في محافظات غزة، معلومات تحصّل عليها المركز بتاريخ 2025/10/24.
[3] الأستاذ: محمد ثابت، مرجع سابق، مقابلة، بتاريخ 2025/11/8.

1. المجتمع الدولي بالعمل على الوقف النهائي للإبادة الجماعية والهجمات على السكان والمناطق المدنية في قطاع غزة، تمهيداً لإعادة الحياة بشكل تدريجي من خلال تأمين الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لحياة السكان، والبدء في عملية إعادة الإعمار الشامل، وبأسرع وقت ممكن.
2. الضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي من أجل فتح المعابر، وإدخال المواد والمعدات اللازمة لتشغيل محطة توليد الطاقة الكهربائية وترميم شبكات توصيل التيار الكهربائي، وضمان إدخال المعدات والمولدات التي تسمح لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة بالشروع الفوري بترميم وإصلاح الخطوط وضمان التشغيل الطارئ للمنشآت الحيوية، وتمكينها من تنفيذ خطة تعافي قطاع الكهرباء تمهيداً للعودة التدريجية للتيار الكهربائي.
3. اجبار قوات الاحتلال الإسرائيلي على احترام الطواقم الإنسانية العاملة في قطاع غزة، لا سيما الطواقم الميدانية العاملة في مجال الكهرباء، وتوفير الحماية لهم خلال عملهم في صيانة الخطوط وإعادة التيار للسكان، ومنعها من استهداف المنشآت المدنية من بينها المتعلقة بمجال الكهرباء، والمخازن والآليات والمعدات التابعة لها.
4. ضرورة العمل على ضمان استقلالية قطاع الطاقة والكهرباء في فلسطين، وانهاء الاعتماد على دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتفعيل التعاون المشترك مع الدول العربية المجاورة أو دول الاتحاد الأفريقي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.